

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع

### تقرير حول مراجعة القوائم المالية المجمعة

#### الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة لبنك مسقط ش.م.ع.ع ("البنك") وشركائه التابعة (معاً "المجموعة") تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية عن المركز المالي للمجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية المجمعة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي المجمعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- قائمة الدخل الشامل المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

#### أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

#### الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

#### منهجنا في المراجعة

##### نظرة عامة

● انخفاض قيمة مديونيات قروض وسلف وتمويل إسلامي	أمور المراجعة الرئيسية
--	------------------------

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهاادات شخصية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجرها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية المجمعة ككل، مع مراعاة هيكلية المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة أعمالها فيه.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

### منهجنا في المراجعة (تابع)

#### أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

#### كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

قمنا بتقييم واختبار تصميم الضوابط الرقابية المختارة ومدى فعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بالتعامل مع عمليات الائتمان مثل إنشاء القروض، والمراقبة والتقديم المستمر للقروض والسلف.

#### قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضوعية التالية:

- قراءة سياسة تكوين مخصصات انخفاض القيمة لدى المجموعة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومقارنتها مع متطلبات هذا المعيار.
  - الحصول على فهم واختبار مدى اكتمال ودقة قواعد البيانات السابقة والحالية المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتضمن، عند الاقتضاء، الواجهة ذات الصلة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
  - الحصول على فهم لمجموعات الأصول المالية المتمثلة في المحافظ وفحصها وذلك لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
  - فحص عينة من القروض لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير التصنيف في المراحل.
  - الحصول على فهم للمنهج المستخدم في تحديد وحساب مخصص انخفاض القيمة الفردي للتعرضات ضمن المرحلة الثالثة وفحص العينة المقابلة لها.
  - تقييم إفصاحات القوائم المالية الناشئة من أجل تحديد مدى التزاماتها بمتطلبات المعايير المحاسبية.
- أشركنا متخصصينا في المجالات التي تتطلب خبرة معينة (مثل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة) بما في ذلك:
- فحص تطبيق منهج معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
  - اختبار مدى معقولية معلومات الاقتصاد الكلي التاريخية والمعلومات التطلعية والافتراضات المستخدمة.
  - تقييم مدى ملاءمة تعريف العجز وفحص تطبيقه.
  - تقييم مدى ملاءمة احتمالية العجز والخسارة الناتجة عن العجز ومعقولية مستوى التعرض الناتج عن العجز، بما يتضمن المخصصات المكونة مقابل عينة أصول المرحلة ٣.
  - تقييم مدى ملاءمة المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وما ينتج عنه من تصنيف للتعرضات ضمن المراحل المختلفة بما في ذلك الحركة بين المراحل.
  - اختبار وتقييم مدى معقولية استخدام المجموعة للسيناريوهات وأوزان الخطر والخصم والتغطيات.

#### أمر المراجعة الرئيسي

انخفاض قيمة مديونيات قروض وسلف وتمويل إسلامي

تمثل مخصصات انخفاض القيمة أفضل تقدير لدى مجلس الإدارة حول الخسائر ضمن محافظ مديونيات قروض وسلف وتمويل إسلامي في تاريخ الميزانية العمومية. وكما هو مبين في الإفصاحات حول القوائم المالية، فقد حددت خسائر انخفاض القيمة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ "الأدوات المالية".

لقد ركزنا على هذا المجال نظراً لأن مجلس الإدارة يقوم باجتهادات معقدة وذاتية حول كل من توقيت إدراج انخفاض القيمة وتقدير حجم هذا الانخفاض، منها على سبيل المثال:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تشمل احتمالية العجز والخسارة الناتجة عن العجز / والتعرض الناتج عن العجز.
- تقييم قابلية استرداد الأصول المالية للمرحلة ٣.
- تحديد العدد والحجم النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق المرتبطة بالخسارة الائتمانية.
- إنشاء محافظ للأصول المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية.

تظهر المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة في الإيضاح ٤٢-٢. وتظهر الإفصاحات المتعلقة بمخصص انخفاض القيمة وصافي مصروف انخفاض القيمة في الإيضاح ٤٢-٢.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

### معلومات أخرى

أعضاء مجلس الإدارة والمدراء مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات من تقرير رئيس مجلس الإدارة، وبيان الحوكمة، والإفصاحات حسب قواعد بازل ٢ - المحور ٣، والإفصاحات المتعلقة بميثاق حسب قواعد بازل ٢ - المحور ٣، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، و تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والفحص المالي، والفحص المالي لميثاق، و ملخص نتائج السنوات العشر الماضية ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المجمعة المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية المجمعة أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في عملية المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

### مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكين من إعداد قوائم مالية مجمعة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية المجمعة يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة يرغب في تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملك خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية المجمعة.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة (تابع)

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها نتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظّل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

كما نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن حوكمة المجموعة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية المجمعة للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن أمر ما ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة (تابع)

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

علاوة على ذلك، نفيد بأن هذه القوائم المالية المجمعة قد تم إعدادها وتلتزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بالمتطلبات ذات العلاقة للهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.

*Printed below*

*[Signature]*

ستيوارت سكولار  
مسقط، سلطنة عمان  
٤ مارس ٢٠١٩